

أصول الشاشي

بحث نوع من الإجماع وهو عدم القائل بالفصل .

بخلاف ما تقدم من الإجماع فالحاصل أنه جاز ارتفاع هذا الإجماع لظهور الفساد فيما بنى هو عليه .

ولهذا إذا قضى القاضي في حادثة ثم ظهر رق الشهود أو كذبهم بالرجوع بطل قضاؤه وأن لم يظهر ذلك في حق المدعي .

وباعتبار هذا المعنى سقطت المؤلفات لثبوتهم عن الأصناف الثمانية لانقطاع العلة .
وسقط سهم ذوي القربى لانقطاع علة .

وعلى هذا إذا غسل الثوب النجس بالخل فزالت النجاسة يحكم بطهارة المحل لانقطاع علتها أو بهذا ثبت الفارق بين الحدث والخبث .

فإن الخل يزيل النجاسة عن المحل فأما الخل لا يفيد طهارة المحل وإنما يفيد المطهر وهو الماء .

فصل .

ثم بعد ذلك نوع من الإجماع وهو عدم القائل بالفصل وذلك نوعان أحدهما ما إذا كان منشأ

الخلافاً في الفصلين واحداً